للخارج، انخفض الحجم المطلق للسكان العاملين داخل البلاد، كما انخفض وزنهم النسبي الى مجموع السكان. ان هذا العامل، اضافة الى ارتفاع حجم السكان دون سن العمل، وعدد الملتحقين بالدراسة، وتدني مشاركة المرأة في القوى العاملة، جعل نسبة السكان العاملين لا تتجاوز ٢٠٪ من اجمالي السكان، وذلك في اواخر السبعينات. ومع منتصف السبعينات بدأت الهجرة الوافدة للعمال العرب والاجانب بالتدفق على الاردن، ولقد بدأت هذه الهجرة باعداد ضئيلة ثم تسارعت وتيرتها لتبلغ، وفق التقديرات الرسمية، حوالي ١٢٠ الف عامل غير محلي، قسم منهم من الاراضي الفلسطينية المحتلة[١٠٠]. وتتصف غالبية الايدي العاملة المهاجرة بتدني مهارتها ومستوى كفاءتها المهنية والحرفية، ولكن بتقبلها لاجور متدنية جدا وشروط معيشية وسكن وظروف عمل قاسية للغاية. الّا ان اقامة العمال الوافدين مؤقتة وقصيرة الاجل، على الاخص بسبب شروط الاستخدام الشاقة والاجور المتدنية. ويشكل العمال العرب (واغلبهم من العمال المصريين) حوالي ٨٠٪ من الايدي العاملة الوافدة. ويليهم بالترتيب العمال الاسيويون من مختلف الجنسيات[١٠١]. ويتوزع هؤلاء اساسا على القطاعات التي شهدت تسربا شديدا او تلك التي تنمو بوتائر سريعة، والتي لا تتطلب منهم مهارة او خبرة مسبقة، اذ يعمل حوالي نصف العمال الوافدين في قطاع البناء، ويتوزع النصف الاخر على قطاعات الزراعة والخدمات والصناعة.

ان استمرار هذه الهجرة بالاتجاهين، من البلاد نحو الخارج واليها، ينعكس سلبيا على خصائص الطبقة العاملة النوعية، وبدرجة رئيسية على مستوى استقرارها.

٢ ـ تدني مستوى الثبات في المؤسسات

يظهر تدني مستوى الاستقرار على صعيد اخر في سرعة دوران العمل، اي انتقال العمال من مؤسسة الى اخرى بنسب عالية، بلغ متوسطها حسب دراسة لوزارة العمل[١٠٢] كما يلي: ٢٥,٣٪، ٣١,٥٪، ٣٣,٢٪، ٣٧,٢٪، وذلك خلال السنوات ١٩٧٣/ ١٩٧٦. ويعود هذا المعدل المرتفع لعدم الثبات في موقع العمل الى جملة من الاسباب، اهمها تدني الاجور والسعي لتحسينها لمواجهة ضغوط ارتفاع تكاليف المعيشة، والتضخم النقدي، واشتداد اشكال الاستغلال، والفصل التعسفي من العمل، وارتفاع معدلات حوادث العمل[١٠٣].

ان القصور الذاتي الذي تعاني منه الحركة النقابية العمالية تجاه تنظيم المطالبة العمالية، والقيود المفروضة من السلطة على المطالب العمالية والعمل على تجميدها، بما في ذلك تحديد سقف لا يمكن تجاوزه للمطالبة برفع الاجور، بحجة الحد من ارتفاع معدلات التضخم، بينما هو، اي سقف الزيادات، دون معدلات التضخم المعترف بها رسميا، هذه العوامل قد اسهمت بدورها في تسريع وتيرة دوران العمل، حيث يضطر العمال للبحث بشكل فردي عن تحسين مستوى اجورهم وشروط عملهم بالانتقال من مؤسسة الى اخرى، مستندين الى وجود مرونة في الطلب على العمل ووجود تنافس فعلي بين ارباب العمل على اجتذاب فئات محددة من العمال والمستخدمين غالبا ما يكونون من اصحاب الكفاءات الفنية والمهارة العالية.

ان سعي السلطة، ونجاحها نسبيا، في تجميد المطالب العمالية وتحديد سقف لارتفاع الاجور، والتدخل في شؤون النقابات من اجل اضعاف المركز التفاوضي للطبقة العاملة ادت، بالمقابل، الى توسيع الفوضى والاضطراب في سوق العمل الداخلي، والى الحاق الخسائر بارباب العمل نتيجة تدني مستوى الثبات في مواقع العمل.

٣ ـ استمرار اختلال التوزيع القطاعي للقوة العاملة لصالح القطاعات الثالثة (الخدمات)

ان عملية اعادة توزيع القوة العاملة وتبدل خصائصها التقليدية المعروفة في مطلع